كلية : التربية / القائم

القسم : علوم القرآن والتربية الاسلامية

المرحلة: الاولى

أستاذ المادة : م.م. محمد عبدالكريم محمد

اسم المادة باللغة العربية :حقوق الانسان

اسم المادة باللغة الانكليزية:Human Rights

اسم المحاضرة الثالثة باللغة العربية: حقوق الانسان في الدولة الفرعونية

اسم المحاضرة باللغة الانكليزية :Human Rights in Ancient Egypt

محتوى المحاضرة الثالثة

حقوق الانسان في حضارة وادي النيل :

مفهوم الحقوق في حضارة وادي النيل (المصرية القديمة) كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالفكر الديني والاجتماعي الذي ساد آنذاك، فقد قامت هذه الحقوق على مبدأ "ماعت"، وهي إلهة العدل والحق والنظام في المعتقد المصري القديم، حيث اعتبر المصريون أن بقاء الكون واستقرار المجتمع مرهونان بتحقيق العدالة والإنصاف بين الناس. ومن هذا المبدأ انطلقت القوانين التي نظمت حياة الأفراد والجماعات.

لقد نُظر إلى الحياة الإنسانية على أنها مقدسة، فجريمة القتل كانت من أعظم الجرائم وأشدها عقوبة، كما أولي الميت حقه في التكريم من خلال الدفن اللائق وإقامة الطقوس الجنائزية التي تحفظ له كرامته في العالم الآخر، وهو ما يعكس إيمان المصري القديم بالبعث والخلود وحق الإنسان في حياة كريمة بعد الموت كما في حياته.

أما على مستوى الحقوق الاجتماعية، فقد تمتع الفرد بحق تأسيس الأسرة من خلال عقد الزواج، وهو عقد ملزم للطرفين يكفل للمرأة مكانة محترمة وحقوقًا ثابتة، منها النفقة والإرث. والمرأة على وجه الخصوص نالت موقعًا متميزًا قلَّ أن نجده في حضارات معاصرة، إذ كان لها الحق في التملك والبيع والشراء والمشاركة في الحياة الاقتصادية، بل وصلت إلى الحكم مثل الملكة حتشبسوت وكليوباترا، وهو ما يشير إلى نظرة متقدمة نسبيًا لمكانة المرأة.

وفي الجانب الاقتصادي، كان للإنسان حق الملكية الفردية، سواء في الأراضي أو البيوت أو الثروات المنقولة، وقد وُضعت عقود قانونية دقيقة لضمان هذه الحقوق، إضافة إلى الحق في العمل الذي اعتُبر واجبًا اجتماعيًا ودينيًا في آنٍ واحد. فالعمل لم يكن وسيلة للرزق فقط، بل رمزًا

للشرف والانتماء إلى المجتمع، حيث وُجدت أشكال من التنظيمات المهنية التي تشبه النقابات لحماية العمال وتنظيم شؤونهم.

أما من الناحية القانونية، فقد اعترف النظام القضائي بحق الأفراد في التقاضي أمام المحاكم، وكانت العدالة تُطبّق وفق مبادئ "ماعت". ولم يكن القانون مجرد أوامر سلطوية، بل انعكاسًا لمفهوم ديني وأخلاقي يتطلب من القاضي أن يحكم بالحق والعدل، دون تمييز إلا ما فرضه النظام الطبقي القائم آنذاك.

وفي الجانب الديني والسياسي، كفل النظام الفرعوني حق الأفراد في العبادة وممارسة الطقوس المرتبطة بالآلهة المختلفة، ورغم أن الفرعون كان الحاكم المطلق وصاحب السلطة العليا، فإنه كان يُنظر إليه بوصفه حامي العدالة وضامن الحقوق، إذ عُدَّ مسؤولًا أمام الآلهة عن تحقيق التوازن بين الرعية.

وهكذا يتضح أن حقوق الإنسان في حضارة وادي النيل كانت مزيجًا من التعاليم الدينية والممارسات الاجتماعية والقوانين الوضعية، فقد حفظت للإنسان حياته وكرامته وملكيته، ومنحت المرأة مكانة متقدمة، ورسخت مبادئ العدالة، لكنها في الوقت نفسه ظلت محكومة بالفوارق الطبقية التي قسّمت المجتمع إلى فرعون وكهنة وطبقات عليا وعامة وعبيد.

أبرز الحقوق في الدولة الفرعونية

١. الحقوق الدينية

كان الدين جزءًا أساسيًا من الحياة، فحُفظ للناس حق العبادة وتقديم القرابين للآلهة.

الكهنة تمتعوا بحقوق مميزة (إعفاءات وامتيازات).

احترام حق دفن الموتى وفق الطقوس، إذ ارتبط بالاعتقاد بالبعث والخلود.

٢. الحقوق الاجتماعية

حق الزواج والأسرة: الزواج كان عقدًا مدنيًا ينظم العلاقة ويضمن حقوق الزوجة في الميراث والنفقة.

حق المرأة: المرأة في مصر القديمة تمتعت بحقوق واسعة مقارنة بحضارات أخرى؛ فلها حق التملك، والإرث، والطلاق، وتولي بعض المناصب (حتى العرش كما في حالة الملكة حتشبسوت).

حق التعليم: التعليم متاح خاصة لأبناء الطبقات العليا، وكان وسيلة للترقي الوظيفي.

٣. الحقوق الاقتصادية

حق الملكية: الفرد يمكنه امتلاك الأراضي والممتلكات وبيعها ووراثتها.

حق العمل: العمل واجب ووسيلة لكسب الرزق، وكانت هناك نقابات للعمال (مثل عمال دير المدينة).

حق الميراث: نظام واضح لتوزيع الميراث بين الورثة.

٤. الحقوق القانونية

كان هناك نظام قضائي يعتمد على العدالة (ماعت – إلهة الحق والعدل).

لكل فرد الحق في التقاضي أمام المحاكم.

العقوبات كانت تطبق على الجميع، وإن اختلفت شدتها حسب المكانة الاجتماعية.

٥. الحقوق السياسية

السلطة بيد الفرعون، لكن كان هناك مجالس وكهنة وموظفون كبار لهم نفوذ.

المواطن العادي لم يتمتع بحقوق سياسية واسعة، لكنه خضع لواجب الطاعة مقابل الحماية والأمن.

مراحل حقوق الإنسان في الدولة الفرعونية :

١. المرحلة القديمة (العصر القديم: ٢٦٨٦–٢١٨١ ق.م) مرحلة الدولة الفرعونية القديمة وتعود هذه المرحلة إلى حوالي عام ٣٢٠٠ ق. م حيث كان الحكم ملكيا يقوم على فكرة ألوهية الملك الذي يلقب بالفرعون وبعد سيد الأرض ومن عليها ولا يحق للشعب المشاركة وإنما عليه السمع والطاعة فقط .

٢. المرحلة الوسطى (العصر الوسيط: ٢٠٥٥–١٦٥٠ ق.م)

مرحلة الدولة الفرعونية الوسطى قامت هذه الدولة عام ٢١٣٤ ق.م تقريبا نتيجة لثورة الشعب ضد الظلم وقد وضع ملوك هذه المرحلة العدالة نصب أعينهم ورفعوا شعار العدل أساس الملك ولم يعد الملك ذلك الإله الذي يعتمد على آبائه الآلهة في حكمه للبشر فأصبح الشعب قادرا على محاسبته وتقويم أعماله وتصرفاته فضلا عن إمكانية مشاركته في إدارة شؤون الحكم . ومن الجدير بالذكر أن نبي الله يوسف الصديق عليه السلام كان قد أصبح الوزير الأول لحاكم مصر آنذاك أمنحوتب أو إخناتون عام ١٨٥٠ ق.م تقريبا بل كان الحاكم الفعلي وصاحب الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك الحقبة فساهم في نشر التوحيد والسلام والأمن والعدل وإنصاف المظلوم والفقير وإيصال الشعب إلى مستوى متقدم في الرفاهية الاقتصادية .

-توسيع دور القضاء والمحاكم المحلية لحماية حقوق الأفراد.

-تطوير قوانين العقوبات لتعزيز الردع والعدل.

-حماية حقوق المرأة واليتيم والضعفاء في المجتمع.

٣. المرحلة الحديثة : مرحلة الدولة الفرعونية الحديثة بدأ عهد هذه الدولة عام ١٥٧٠ ق. م على وجه التقريب وقد عاد الحكم سيرته الأولى بل زاد الطغيان والاستبداد ولم يكتف الفرعون

بإقامة حكمه على فكرة ألوهية الملك وإنما ادعى الألوهية ذلك هو الفرعون رمسيس الثاني الذي عاصر سيدنا موسى عليه السلام في حوالي عام ١٣٠٠ قبل الميلاد وقد ذكر القرآن الكريم مقولته الشعبه: (قال أنا ربكم الأعلى)

٤. العصر المتأخر وما بعده (١٠٧٠–٣٣٢ ق.م)

استمرار حماية الحقوق الأساسية، مع زيادة التأثر بالقوانين الإغريقية والرومانية في الفترة الأخيرة.

تركيز أكبر على حقوق الملكية والعدالة الاجتماعية، مع ظهور دور أكثر للموظفين والكتبة في تطبيق القانون.

مفهوم الحقوق في حضارة وادي النيل (المصرية القديمة) كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالفكر الديني والاجتماعي الذي ساد آنذاك، فقد قامت هذه الحقوق على مبدأ "ماعت"، وهي إلهة العدل والحق والنظام في المعتقد المصري القديم، حيث اعتبر المصريون أن بقاء الكون واستقرار المجتمع مرهونان بتحقيق العدالة والإنصاف بين الناس. ومن هذا المبدأ انطلقت القوانين التي نظمت حياة الأفراد والجماعات.

لقد نُظر إلى الحياة الإنسانية على أنها مقدسة، فجريمة القتل كانت من أعظم الجرائم وأشدها عقوبة، كما أولي الميت حقه في التكريم من خلال الدفن اللائق وإقامة الطقوس

الجنائزية التي تحفظ له كرامته في العالم الآخر، وهو ما يعكس إيمان المصري القديم بالبعث والخلود وحق الإنسان في حياة كريمة بعد الموت كما في حياته.

أما على مستوى الحقوق الاجتماعية، فقد تمتع الفرد بحق تأسيس الأسرة من خلال عقد الزواج، وهو عقد ملزم للطرفين يكفل للمرأة مكانة محترمة وحقوقًا ثابتة، منها النفقة والإرث. والمرأة على وجه الخصوص نالت موقعًا متميزًا قلَّ أن نجده في حضارات معاصرة، إذ كان لها الحق في التملك والبيع والشراء والمشاركة في الحياة الاقتصادية، بل وصلت إلى الحكم مثل الملكة حتشبسوت وكليوباترا، وهو ما يشير إلى نظرة متقدمة نسبيًا لمكانة المرأة.

وفي الجانب الاقتصادي، كان للإنسان حق الملكية الفردية، سواء في الأراضي أو البيوت أو الثروات المنقولة، وقد وُضعت عقود قانونية دقيقة لضمان هذه الحقوق، إضافة إلى الحق في العمل الذي اعتُبر واجبًا اجتماعيًا ودينيًا في آنٍ واحد. فالعمل لم يكن وسيلة للرزق فقط، بل رمزًا للشرف والانتماء إلى المجتمع، حيث وُجدت أشكال من التنظيمات المهنية التي تشبه النقابات لحماية العمال وتنظيم شؤونهم.

أما من الناحية القانونية، فقد اعترف النظام القضائي بحق الأفراد في التقاضي أمام المحاكم، وكانت العدالة تُطبّق وفق مبادئ "ماعت". ولم يكن القانون مجرد أوامر سلطوية، بل انعكاسًا لمفهوم ديني وأخلاقي يتطلب من القاضي أن يحكم بالحق والعدل، دون تمييز إلا ما فرضه النظام الطبقي القائم آنذاك.

وفي الجانب الديني والسياسي، كفل النظام الفرعوني حق الأفراد في العبادة وممارسة الطقوس المرتبطة بالآلهة المختلفة، ورغم أن الفرعون كان الحاكم المطلق وصاحب السلطة العليا، فإنه كان يُنظر إليه بوصفه حامي العدالة وضامن الحقوق، إذ عُدَّ مسؤولًا أمام الآلهة عن تحقيق التوازن بين الرعية.

وهكذا يتضح أن حقوق الإنسان في حضارة وادي النيل كانت مزيجًا من التعاليم الدينية والممارسات الاجتماعية والقوانين الوضعية، فقد حفظت للإنسان حياته وكرامته وملكيته، ومنحت المرأة مكانة متقدمة، ورسخت مبادئ العدالة، لكنها في الوقت نفسه ظلت محكومة بالفوارق الطبقية التي قسّمت المجتمع إلى فرعون وكهنة وطبقات عليا وعامة وعبيد.